

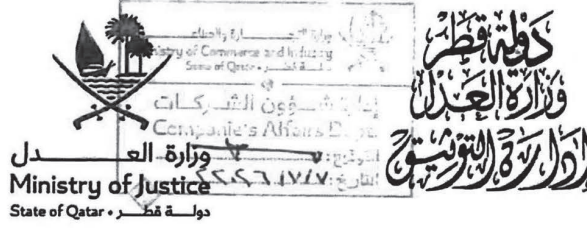


النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته لشركة قطر للمواد الأولية
(الأولية) (شركة مساهمة خاصة قطرية)



نموذج ١/ث

محضر توثيق رقم (.....)



النظام الأساسي المعدل والمعاد صياغته

لشركة قطر للمواد الأولية (الأولية) الموثق برقم 2026/33087، بتاريخ: 2026/04/28 م

وفقاً لقرار الجمعية العامة غير العادية المنعقدة بتاريخ: 2026/03/11 م

شركة مساهمة خاصة قطرية

(فيما يلي "الشركة")

وفقاً لأحكام قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 والمعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021

تمهيد

تأسست الشركة طبقاً لأحكام المادة (68) من قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم (5) لسنة 2002، والتي تقابل المادة (207) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 والمعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021، ووفقاً لقرار وزير التجارة والصناعة رقم (143) لسنة 2006 القاضي بتأسيس شركة مساهمة خاصة مملوكة بالكامل لحكومة دولة قطر.

وتخضع الشركة لأحكام هذا النظام الأساسي وفي حالة وجود أي تعارض بين أحكام هذا النظام وقانون الشركات المشار إليه أعلاه، تسري أحكام هذا النظام الأساسي.

الفصل الأول

تأسيس الشركة

مادة (1)

اسم الشركة

اسم الشركة: شركة قطر للمواد الأولية (الأولية) شركة مساهمة خاصة قطرية (ش.م.خ.ق).

مادة (2)

مركز الشركة

يكون مقر الشركة مدينة الدوحة بدولة قطر، أو أي مدينة أخرى يحددها مجلس الإدارة. ويجوز للمجلس إنشاء مكاتب للشركة أو فروع أو توكيلات داخل وخارج الدولة.

مادة (3)

غرض الشركة

أغراض الشركة:

1. تجارة مواد البناء والمنتجات المرتبطة بها.
2. تأسيس الشركات داخل وخارج دولة قطر.
3. إقامة المصانع والمعامل المتعلقة بالصناعات المتفرعة والمكملة لمواد البناء.
4. القيام بعمليات الاستيراد والتصدير.
5. تمثيل الشركات الدولية وخاصة ذات الشهرة العالمية في مجال صناعة مواد البناء.
6. إدارة الأرصفة المتعلقة بعمليات الإمبراد.
7. تنفيذ ما يتم تكليف الشركة من مهام من الدولة.

ويجوز للشركة أن تكون لها مصلحة مع الجهات التي تزاوّل نشاطاً شبيهاً بنشاطها أو متصل به أو قد يعاونها على تحقيق أغراضها في دولة قطر أو في الخارج، كما يجوز لها أن تشترك بأي وجه من الوجوه مع الجهات المذكورة. وبصفة عامة يجوز للشركة القيام بجميع الأعمال والأفعال والتصرفات اللازمة لتحقيق أغراضها.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |



نموذج ١/١
مجلس توثيق رقم (.....)
Compendium of Laws
التوقيع:
الناشر:

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر
State of Qatar

كلمة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

مادة (4)
مدة الشركة

تكون مدة الشركة مائة (100) سنة ميلادية، تبدأ من تاريخ شهرها، ويجوز مد هذه المدة بقرار من الجمعية العامة غير العادية.

الفصل الثاني
رأس مال الشركة

مادة (5)

يحدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ (200,000,000) (مائتا مليون ريال قطري)، موزعة على (20,000,000) (عشرون مليون) سهماً. والقيمة الاسمية للسهم الواحد 10 (عشرة) ريال قطري.

مادة (6)

اكتتبت حكومة دولة قطر بكامل رأس مال الشركة وقد تم إيداع مبلغ (100,000,000) ريال قطري (مائة مليون ريال قطري) والتي تعادل نسبة 50% من إجمالي رأس مال الشركة في بنك قطر الوطني. كما تم تسديد الـ 50% المتبقية من رأس المال خلال الخمس سنوات التالية لتاريخ تأسيس الشركة. وتم توزيع رأس مال الشركة على النحو التالي:

الاسم	الجنسية	الصفة	محل الإقامة	عدد الأسهم	مجموع عدد الأسهم	قيمة الأسهم	نسبة المساهمة
حكومة دولة قطر	قطر	مؤسس	قطر	20 مليون	20 مليون	200 مليون	100%

وقد دفع المؤسس مبلغاً وقدره (200,000,000) مائتي مليون ريال قطري، في بنك قطر الوطني المعتمد، ويمثل هذا المبلغ كامل رأس مال الشركة.

مادة (7)

مع مراعاة أحكام المواد من (190) إلى (200) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لعام 2015، يجوز بقرار من الجمعية العامة غير العادية زيادة رأس مال الشركة. ويبين القرار مقدار الزيادة وسعر إصدار الأسهم الجديدة. وللجمعية العامة غير العادية أن تفوض مجلس الإدارة في تحديد موعد تنفيذ هذا القرار.

وتتسم زيادة رأس المال بإحدى الوسائل التالية:

1. إصدار أسهم جديدة.
2. رسملة الإحتياطي أو جزء منه أو الأرباح.
3. إصدار أسهم جديدة مقابل حصص عينية أو حقوق مقومة.
4. تحويل السندات إلى أسهم.

مادة (8)

مع مراعاة أحكام المواد من (201) إلى (204) من قانون الشركات التجارية لا يجوز تخفيض رأس المال إلا بقرار من الجمعية العامة غير العادية بعد سماع تقرير مراقب الحسابات، وذلك في إحدى الحالتين الآتيتين:

1. زيادة رأس المال على حاجة الشركة.
2. إذا منيت الشركة بخسائر.

ويتم تخفيض رأس المال بإحدى الوسائل الآتية:

1. تخفيض عدد الأسهم، وذلك بإلغاء عدد منها يعادل القيمة المراد تخفيضها.
2. تخفيض عدد الأسهم، بما يعادل الخسارة التي أصابت الشركة.
3. شراء عدد من الأسهم يعادل المقدار المطلوب تخفيضه وإلغاؤه.
4. تخفيض القيمة الاسمية للسهم.

تطبق أحكام المواد (178، 179، 180) من قانون الشركات التجارية في حالة فقدان أو هلاك شهادات الأسهم أو السندات.

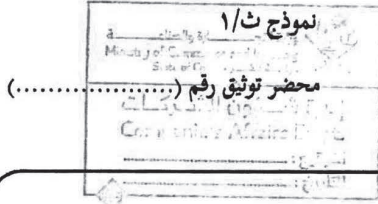
الموثق

.....

خاتم التوثيق
وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر
State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept
1061

الأطراف

- 1- 2- 3-
- 4- 5- 6-
- 7- 8- 9-
- 10- 11- 12-



الفصل الثالث السندات

مادة (9)

مع مراعاة أحكام المواد من (169 إلى 180) من قانون الشركات التجارية، يجوز للشركة بعد موافقة الجمعية العامة أن تصدر سندات قابلة للتداول سواء كانت قابلة أو غير قابلة للتحويل إلى أسهم في الشركة بقيم متساوية لكل إصدار. وللجمعية العامة حق تفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار الإصدار و شروطه.

الفصل الرابع إدارة الشركة

الاسم	الجنسية	الصفة
م. محمد بن عبدالعزيز المير	قطري	رئيس مجلس الإدارة
السيد/ يوسف عبد العزيز الخليفي	قطري	نائب رئيس مجلس الإدارة
السيد/ عبدالله محمد الخنجي	قطري	عضو
م. أحمد بن محمد السادة	قطري	عضو
م. ناصر بن راشد النعيمي	قطري	عضو
م. خاتم بن علي الكواري	قطري	عضو
السيد/ يوسف ابوبكر المصلح	قطري	عضو

مادة (10)

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة لا يقل عدد أعضاؤه عن خمسة ولا يزيد عن أحد عشر ، بما فيهم الرئيس ونائب الرئيس تعيينهم الجمعية العامة.

ولقد تم تعيين مجلس الإدارة الحالي على النحو التالي:

وتكون مدة مجلس الإدارة ثلاثة (3) سنوات ميلادية قابلة للتجديد لمدد مماثلة، ويكتفى بتعديل السجل التجاري في حال تم إجراء تغييرات (جزئية أو كلية) لأعضاء مجلس الإدارة، كما يتم تحديد مكافآت أعضاء مجلس الإدارة السنوية من قبل الجمعية العامة، ولتألفي تعطيل أعمال الشركة في حال إنتهاء مدة المجلس دون صدور قرار من الجمعية العامة في شأن التجديد/عدم التجديد، يقوم مجلس الإدارة بممارسة جميع صلاحياته لتصرف أعمال الشركة لحين صدور القرار المناسب من قبل الجمعية العامة في هذا الشأن.

مادة (11)

باستثناء المسائل التي ينص النظام الأساسي للشركة على أن يجري البت فيها عن طريق الجمعية العامة، يتولى مجلس الإدارة إدارة الشركة و اتخاذ القرارات في كافة المسائل التي تطرأ أثناء قيام الشركة بأعمالها.

ويجوز للمجلس أن ينتدب أحد أعضائه للقيام بعمل معين أو أكثر أو بالإشراف على أي وجه من أوجه نشاط الشركة.

كما يجوز للمجلس في أي وقت أن يؤسس لجنة واحدة أو أكثر أو لجان فرعية من المجلس تتكون من الأعضاء أو غير الأعضاء وتكون لها من الصلاحيات والسلطات ما يقرره المجلس في وقت تفويض وتشكيل هذه اللجان.

وعلى مجلس الإدارة انتخاب نائب للرئيس من بين أعضائه لينوب عن الرئيس في حالة غيابه.

الموثق



الأطراف

- 1- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 2- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 3- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 4- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 5- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 6- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 7- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 8- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 9- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 10- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 11- السيد/ محمد بن راشد النعيمي
- 12- السيد/ محمد بن راشد النعيمي



مادة (12)

- يكون لمجلس الإدارة كل السلطات والصلاحيات اللازمة لإدارة الشركة وله مباشرة جميع الأعمال التي تقتضيها هذه الإدارة. ولا يحد من هذه السلطة إلا ما نصت عليه القوانين والتشريعات ذات العلاقة، أو نظام الشركة، أو قرارات الجمعية العامة. ويكون لمجلس الإدارة بوجه خاص ما يلي من صلاحيات:
1. اعتماد السياسات واللوائح الخاصة بمهام واختصاصات الشركة.
 2. اقتراح سياسات الاستثمار الخاصة بالشركة، وتنفيذها بعد اعتمادها من الجمعية العامة.
 3. تحديد فئات وقطاعات الأصول التي يجوز الاستثمار فيها، نوعياً وجغرافياً، بشكل استراتيجي، على أن ينعكس ذلك على اختيار أدوات الاستثمار.
 4. الإشراف على تنفيذ برامج ومشاريع الاستثمار الخاصة بالشركة، وتقييم نتائجها بصورة دورية، مع مراعاة الفصل الواضح بين المسؤولين عن تقييم الاستثمارات، والمسؤولين عن اتخاذ القرارات الاستثمارية، في الشركة.
 5. اعتماد شراء وبيع واستئجار العقارات داخل الدولة وخارجها.
 6. تأسيس شركات بشكل مفرد أو مع الغير، أو المساهمة في شركات أو مشاريع قائمة، أو شراء وبيع تلك الشركات والمشاريع، داخل الدولة وخارجها.
 7. إبرام أي اتفاقات ومذكرات تفاهم وعقود، واتخاذ أي إجراءات قانونية، لازمة لممارسته لاختصاصاته وصلاحياته.
 8. التنسيق الوثيق مع السلطات النقدية والمالية والاقتصادية المختصة في الدولة، فيما يتعلق بأنشطة الشركة التي قد يكون له تداعيات هامة ومباشرة على الاقتصاد الكلي المحلي، للتأكد من توافق تلك الأنشطة مع سياسات الاقتصاد الكلي المحلي.
 9. تمثيل الدولة في جميع الهيئات والمنظمات والاجتماعات والندوات، المحلية والإقليمية والدولية، المتعلقة بمهام الشركة واختصاصاته.
 10. أي مهام أخرى يعهد بها إليه من قبل الجمعية العامة أو الجهات الحكومية العليا.

مادة (13)

- يقوم بأعمال الأمانة العامة للمجلس أمين سر يختاره المجلس ويحدد اختصاصاته ومكافأته. وتدون محاضر اجتماعات مجلس الإدارة في سجل خاص، ويوقع هذه المحاضر كل من رئيس المجلس وأمين السر، ويكون إثبات محاضر الاجتماعات في السجل بصفة منتظمة عقب كل جلسة، وفي صفحات متتابعة.

مادة (14)

- رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة، ويقوم بتمثيل الشركة أمام الجهات القضائية والأطراف الأخرى. وعليه أن ينفذ قرارات المجلس وأن يتقيد بتوصياته، ويجوز له أن يفوض بعض صلاحياته لغيره من أعضاء المجلس أو أحد أعضاء الإدارة التنفيذية العليا على أن يكون التفويض محدد المدة والموضوع. ويحل نائب الرئيس محل الرئيس عند غيابه.

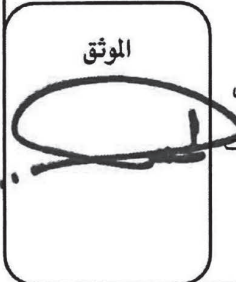
مادة (15)

- يكون للشركة رئيس تنفيذي ليدبر ويباشر أعمال الشركة وفقاً لهذا النظام وقرارات مجلس الإدارة وجدول الصلاحيات الذي سيتم إقراره بواسطة المجلس، ويصدر بتعيينه قرار من مجلس الإدارة. وعلى الرئيس التنفيذي أن يرفع تقارير بانتظام إلى المجلس حتى يبقى محاطاً إحاطة تامة بإدارة الشركة وأحوالها، وعليه أن يقدم لمجلس الإدارة هذه المعلومات كلما طلب منه ذلك.

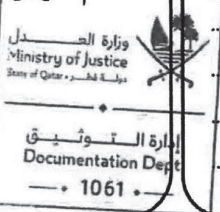
مادة (16)

- يتولى الرئيس التنفيذي تصريف جميع الشؤون الفنية والإدارية والمالية والقانونية والاستثمارية للشركة، وفقاً للسياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج والإجراءات، وحدود الصلاحيات، المعتمدة من مجلس الإدارة. ويجوز للرئيس التنفيذي تفويض بعض صلاحياته لمن يختاره من موظفي الشركة، كما يمثل أمام السلطات القضائية والجهات الأخرى ذات العلاقة وذلك فيما يخص المسؤوليات والصلاحيات المخولة له.

الموثق



خاتم التوثيق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
| 1-..... | 2-..... | 3-..... |
| 4-..... | 5-..... | 6-..... |
| 7-..... | 8-..... | 9-..... |
| 10-..... | 11-..... | 12-..... |



وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

دولة قطر
وزارة العدل
دولة قطر • State of Qatar

نموذج ت/١

مجلس إدارة الشركة
Ministry of Justice
مجلس إدارة الشركة
Companies Affairs Dept.
1061

مادة (17)

اجتماعات مجلس الإدارة

1. يجتمع مجلس الإدارة بدعوة من رئيسه أو نائبه في حالة غياب الرئيس أو بناءً على طلب اثنين من أعضائه على الأقل ويجب ألا يقل عدد الاجتماعات عن ستة اجتماعات خلال السنة المالية الواحدة. ولا يكون اجتماع المجلس صحيحاً إلا إذا حضره نصف عدد الأعضاء على الأقل على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائب الرئيس، ولا يجوز أن تنقضي ثلاثة (3) أشهر دون عقد اجتماع للمجلس.
2. يعقد اجتماع مجلس الإدارة في مركز الشركة، كما يجوز أن يعقد خارج مركزها، ويجوز عقد والمشاركة في اجتماع مجلس الإدارة بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشارك من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس.
3. يجوز للعضو الغائب أن ينيب عنه كتابة غيره من أعضاء المجلس لتمثله في الحضور والتصويت، وفي هذه الحالة يكون لهذا العضو الفئاب صوتان. على أنه لا يجوز أن يمثل العضو الواحد أكثر من عضو.
4. إذا تغيب عضو مجلس الإدارة عن حضور ثلاث اجتماعات متتالية للمجلس أو خمس اجتماعات غير متتالية دون عذر يقبله المجلس اعتبر مستقلاً.
5. تصدر قرارات المجلس بأغلبية أصوات الحاضرين، فإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه الرئيس أو من يقوم مقامه، وللعضو المعترض أن يثبت اعتراضه في محضر الاجتماع.
6. يجوز لمجلس الإدارة في حالة الضرورة ولدواعي الاستعجال إصدار قراراته بالتمرير بشرط موافقة جميع أعضاء مجلس الإدارة كتابة أو باستخدام وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، على أن تعرض في الاجتماع التالي للمجلس، لتضمينها بمحضر اجتماعه.

مادة (18)

الجمعية العامة

الجمعية العامة هي وزارة المالية ممثلة عن حكومة دولة قطر، منعقدة في هيئة جمعية عامة عادية أو غير عادية بحسب الأحوال. وإلى أن يتم تحول الشركة إلى مساهمة عامة أو تعديل هذا النظام الأساسي الشركة، تباشر وزارة المالية بهذه الصفة جميع الاختصاصات المقررة للجمعية العامة للشركة في هذا النظام الأساسي أو في أنقانون، ولمجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة للإعتقاد مرة واحدة على الأقل في السنة، وكلما اقتضت الحاجة أو متى طلب مراقب الحسابات ذلك.

مادة (19)

يعد مجلس الإدارة في كل سنة مالية ميزانية الشركة وبيان الأرباح والخسائر وبيان التدفقات المالية والإيضاحات مقارنة مع السنة المالية السابقة مصدقة جميعها من مراقب حسابات الشركة، وتقريراً عن نشاط الشركة ومركزها المالي خلال السنة المالية الماضية، والخطط المستقبلية للسنة القادمة. ويقوم المجلس بإعداد هذه البيانات والأوراق في موعد لا يتجاوز ثلاث (3) أشهر من إنتهاء السنة المالية للشركة، لعرضها على اجتماع الجمعية العامة للمساهمين، الذي يجب انعقاده خلال أربعة (4) أشهر على الأكثر من تاريخ إنتهاء السنة المالية للشركة. وتستثنى الشركة من أحكام المادة رقم (126) من قانون الشركات التجارية في هذا الشأن.

الموثق

الموثق

خاتم التوثيق
وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar
إدارة التوثيق
Documentation Dept.
1061

الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |



مادة (20)

يضع مجلس الإدارة سنوياً تحت تصرف المساهمين، لإطلاعهم قبل انعقاد إجتماع الجمعية العامة التي تدعى للنظر في ميزانية الشركة وتقرير مجلس الإدارة بثلاثة أيام على الأقل، كشفاً تفصيلياً يتضمن البيانات التالية:

1. جميع المبالغ التي حصل عليها رئيس مجلس إدارة الشركة وكل عضو من أعضاء هذا المجلس في السنة المالية من أجور وأتعاب ومرتبات ومقابل حضور جلسات المجلس وبدل المصاريف وأية مبالغ أخرى بأي صفة كانت.
2. المزايا العينية والنقدية التي يتمتع بها رئيس مجلس الإدارة، وكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة في السنة المالية.
3. المكافآت التي يقترح مجلس الإدارة توزيعها على أعضاء مجلس الإدارة.
4. المبالغ المخصصة لكل عضو من أعضاء مجلس الإدارة الحاليين.
5. العمليات التي يكون فيها لأحد أعضاء مجلس الإدارة أو المديرين مصلحة تتعارض مع مصلحة الشركة.
6. المبالغ التي أنفقت فعلاً في سبيل الدعاية بأي صورة كانت مع التفصيلات الخاصة بكل مبلغ.
7. التبرعات مع بيان الجهة المتبرع لها ومسوغات التبرع وتفصيلاته.

ويكون رئيس وأعضاء مجلس الإدارة مسؤولين عن تنفيذ أحكام هذه المادة، وعن صحة البيانات الواردة في جميع الأوراق التي نصت على إعدادها.

مادة (21)

تتعدّد الجمعية العامة بناء على دعوة مجلس إدارة الشركة خلال الأربعة (4) أشهر التالية لنهاية السنة المالية للشركة في المكان و الزمان المحددين للإجتماع. ويجوز عقد والمشاركة في إجتماع الجمعية العامة بأي وسيلة مؤمنة من وسائل التقنية الحديثة المتعارف عليها، تمكن المشاركون من الاستماع والمشاركة الفعالة في أعمال المجلس.

ويتضمن جدول أعمال الجمعية العامة المسائل الآتية :

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة وعن مركزها المالي خلال السنة . والخطة المستقبلية للشركة، ويجوز أن يتضمن التقرير شرحاً وافياً لبيّنود الإيرادات والمصروفات وبيانات تفصيلياً بالطريقة التي يقترحها مجلس الإدارة لتوزيع صافي أرباح السنة وتعيين تاريخ صرفها .
2. مناقشة تقرير مراقبي الحسابات عن ميزانية الشركة وعن الحسابات الختامية التي قدمها مجلس الإدارة والتصديق عليها.
3. مناقشة ميزانية الشركة وحساب الأرباح والخسائر، والتصديق عليها.
4. مناقشة تقرير الحوكمة واعتماده .
5. النظر في إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة وتحديد مكافآتهم.
6. تعيين مراقبي الحسابات وتحديد أتعابهم عن السنة المالية التالية.
7. تعيين/إعادة تعيين أعضاء مجلس الإدارة عند الاقتضاء.
8. بحث أي اقتراح آخر يدرجه مجلس الإدارة في جدول الأعمال لإتخاذ قرار فيه، ولا يجوز للجمعية العامة المداولة في غير المسائل المدرجة في جدول الأعمال. ومع ذلك يكون للجمعية حق المداولة في الوقائع الخطيرة التي تتكشف أثناء الاجتماع، أو إذا طلب إدراج مسألة معينة في جدول الأعمال من قبل المساهم المؤسس ممثلاً بوزارة المالية .

ولا يجوز إتخاذ قرار في المسائل التالية إلا من الجمعية العامة منعقدة بصفة غير عادية :

1. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي للشركة
2. زيادة أو تخفيض رأسمال الشركة .
3. تمديد مدة الشركة
4. حل الشركة أو تصفيتها أو تحويلها أو اندماجها في شركة أخرى أو الاستحواذ عليها.
5. بيع كل المشروع الذي قامت من أجله الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر .

ويجب أن يؤشر في السجل التجاري في حالة إتخاذ قرار بالموافقة على أي مسألة من هذه المسائل . ومع ذلك لا يجوز لهذه الجمعية إجراء تعديلات في النظام الأساسي للشركة يكون من شأنها زيادة أعباء المساهمين أو تعديل الغرض الأساسي للشركة أو تغيير جنسيتها، أو نقل المركز الرئيسي للشركة المؤسسة في الدولة إلى دولة أخرى. ويعتبر باطلاً كل نص يقضي بغير ذلك .

الموثق



خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

إدارة التوثيق
Documentation Dept

• 1061 •

الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |



مادة (22)

يتولى رئاسة الجمعية العامة رئيس مجلس الإدارة أو نائبه أو من ينتدبه مجلس الإدارة لذلك. وفي حالة تخلف المذكورين عن حضور الاجتماع تعين الجمعية من بين أعضاء مجلس الإدارة أو المساهمين رئيساً لهذا الاجتماع، كما تعين الجمعية مقررًا للاجتماع.

وتكون قرارات الجمعية العامة ملزمة ويجب تنفيذها.

مادة (23)

تحدد الجمعية العامة العادية مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ولا يجوز تقدير مجموع هذه المكافآت بأكثر من 5% من الربح الصافي بعد استئصال الإستهلاكات والإحتياطيات، ويجوز للجمعية العامة إقرار صرف مبلغ مقطوع لأعضاء مجلس الإدارة في حالة عدم تحقيق الشركة أرباحاً.

مادة (24)

مع مراعاة أحكام المواد (106) و (134) من قانون الشركات التجارية، تدون محاضر اجتماعات الجمعية العامة بصفة منتظمة عقب كل جلسة في سجل خاص.

ويوقع المحضر رئيس الجمعية ومقررها ومراقب الحسابات. ويكون الموقعون على محضر الاجتماع مسؤولين عن صحة البيانات الواردة فيه.

ويجب إرسال صورة من محضر اجتماع الجمعية العامة للشركة إلى الإدارة خلال (15) خمسة عشر يوماً على الأكثر من تاريخ انعقادها.

مادة (25)

تحدد الجمعية العامة آلية ترحيب الدعوة لإنعقادها، إذا كان القرار متعلقاً بعزل أعضاء مجلس الإدارة أو بإقامة دعوى المسؤولية عليهم ويجوز للجمعية العامة استبدال رئيس مجلس الإدارة أو أحد أعضاء المجلس بناءً على اقتراح صادر من مجلس الإدارة.

وتحدد الجمعية العامة آلية الاستبدال. وفي حال شغل مركز أحد أعضاء مجلس الإدارة تعين الجمعية العامة خلفاً له.

الفصل الخامس مراقب الحسابات

مادة (26)

يكون للشركة مراقب حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العامة لمدة سنة وتتولى تقدير اتعابهم، ويجوز لها إعادة تعيينهم، على ألا تتجاوز مدة التعيين خمس سنوات متصلة. ولا يجوز تفويض مجلس الإدارة بهذا الشأن.

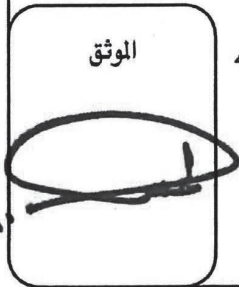
ويجب أن يكون المراقب من المقيدين في سجل مراقبي الحسابات المنصوص عليه في القانون رقم (8) لسنة 2020 بتنظيم مهنة مراقب الحسابات، وأن يستوفي الشروط المنصوص عليها في هذا القانون وغيره من القوانين والأنظمة المعمول بها ذات الصلة.

مادة (27)

مع مراعاة أحكام المواد (144)، (145)، (149) من قانون الشركات التجارية:

- يلتزم مراقب الحسابات في أداء عمله بكل ما أوجبه عليه القانون من واجبات أو التزامات.
- لمراقب الحسابات في أي وقت الإطلاع على دفاتر الشركة وسجلاتها ومستنداتها وطلب البيانات التي يرى ضرورة الحصول عليها وله أن يتحقق من موجودات الشركة والتزاماتها، وعليه في حالة عدم تمكنه من استخدام هذه الحقوق إثبات ذلك كتابة في تقرير يقدم إلى الجمعية العامة.
- ويكون المراقب مسؤولاً عن صحة البيانات الواردة في تقريره بوصفه وكيلًا عن المساهمين.
- ويكون المراقبون في حالة تعددهم مسؤولين عن أعمال الرقابة بالتضامن.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |





وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

دولة قطر
وزارة العدل
إدارة التوثيق

نموذج ١/١
وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar
إدارة التوثيق
توثيق رقم (.....)
التوقيع:
التاريخ:

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • State of Qatar

الفصل السادس مالية الشركة

مادة (28)

يكون للشركة موازنة سنوية تقديرية يتم إعدادها على نمط الموازنات التجارية، كما يكون لها حسابات بنكية تُخصص لأموال الشركة، بالإضافة إلى الأغراض البنكية الأخرى.

وتبدأ السنة المالية للشركة من أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام، على أن تشمل السنة المالية الأولى المدة التي تنتضي من تاريخ إعلان تأسيس الشركة حتى 31 ديسمبر من السنة التالية.

مادة (29)

تستثنى الشركة من أحكام المادة (184) من قانون الشركات التجارية والمتعلقة بنشر التقارير النصف سنوية أو السنوية.

مادة (30)

تقتطع سنوياً من الأرباح الصافية نسبة مئوية يحددها مجلس الإدارة لإستهلاك موجودات الشركة أو التعويض عن نزول قيمتها. وتستخدم هذه الأموال لشراء المواد والأجهزة والمعدات اللازمة أو لإصلاحها.

مادة (31)

1. توزع الأرباح الصافية سنوياً إلى المؤسس حسب طلبه بعد خصم المصروفات العمومية والتكاليف الأخرى على الوجه التالي:
2. يقتطع سنوياً عشرة في المائة (10%) من الأرباح الصافية تخصص لحساب الاحتياطي الإجمالي، ويجوز إيقاف هذا الاستقطاع إذا بلغ الاحتياطي 50% من رأس المال الإجمالي، وإذا قل الاحتياطي الإجمالي عن النسبة المذكورة وجب إعادة الاستقطاع حتى يصل الاحتياطي إلى تلك النسبة.
3. يجوز للجمعية العامة؛ بناء على اقتراح مجلس الإدارة، أن تقرر إقطاع جزء من الأرباح الصافية لحساب احتياطي اختياري، يستعمل هذا الاحتياطي في الوجه التي تقررها الجمعية العامة.
4. يخصص ما لا يزيد عن 5% من الربح الصافي بعد استئصال الإستهلاكات والإحتياطيات وفقاً للفترة السابقة، وذلك لمكافآت أعضاء مجلس الإدارة.
5. يتم استقطاع المبلغ اللازم لتوزيع حصة من الأرباح قدرها 5% من رأس المال المنفرد على الأقل للمساهمين في حال طلب ذلك، على أنه إذا لم تسمح أرباح سنة من السنوات بتوزيع هذه الحصة فلا تجوز المطالبة بها من أرباح السنوات السابقة أو اللاحقة، ويتم تخصيص الباقي من الأرباح لإنشاء مال احتياطي أو مال للإستهلاك غير العاديين.

الفصل السابع أحكام عامة

مادة (32)

يعمل مجلس إدارة والإدارة التنفيذية للشركة في إطار من الشفافية والحوكمة والمساءلة وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها. ويقوم مجلس إدارة الشركة بمراجعة وتطوير سياساته وإجراءاته بصفة دورية، للتأكد من موافقتها مع التطورات الحاصلة في هذا المجال.

مادة (33)

لرئيس مجلس الإدارة حق التوقيع عن الشركة، ولمجلس الإدارة الحق في أن يفوض أيًا من أعضائه أو الرئيس التنفيذي أو أحد موظفي الشركة في التوقيع منفرداً أو مجتمعين، وذلك في الشؤون التي يُحددها مجلس الإدارة. وللرئيس التنفيذي، في حدود الصلاحيات الممنوحة له بموجب أنظمة أو قرارات مجلس إدارة الشركة، حق التوقيع عن الشركة وله أيضاً تفويض من يراه من موظفي الشركة في التوقيع في الشؤون التي يُحددها، على أن يكون ذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في هذا الشأن.

الموثق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |

وزارة نموذج ١/ث
 Ministry of Commerce and Industry
 Republic of QATAR
 إضافة: محضر توثيق رقم (.....)
 Company's Affairs Dept.
 التاريخ:
 التاريخ:

يجب على رئيس ونائب رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، والرئيس التنفيذي، وموظفي الشركة، الالتزام بأحكام القوانين واللوائح المتعلقة بالزامة ومنع تضارب المصالح، ومذونات السلوك، والمعايير المهنية، المعمول بها في الدولة / أو المعتمدة بالشركة .

يجب على كل شخص من الأشخاص المشار إليهم في الفقرة السابقة، والذي قد تكون له مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في أمر يعرض عليه أثناء تدايته مهامه، أن يُنصَح عن طبيعة تلك المصلحة وفقاً لما تحدده اللوائح المعتمدة في الشركة، وأن يتنحى عن المشاركة في أي عمل يتعلق بذلك الأمر .

ويُحظر على كل شخص منهم إقضاء أي معلومة سرية أو الانتفاع من أي معلومة يحصل أو يطلع عليها أثناء قيامه بمهام عمله بالشركة، ويسري هذا الحظر حتى بعد انتهاء خدمته بالشركة وفقاً لأحكام القوانين واللوائح ذات العلاقة. وتقوم الشركة بتزويد الأشخاص المشار إليهم أعلاه بما يلزم من برامج تدريبية وتنقيفية في هذا الشأن، كما تحتفظ الشركة بسجل لحالات تضارب المصالح.

لا يُعَدّ بختام الشركة على الأوراق والمستندات إلا إذا اقترن بتوقيع رئيس مجلس الإدارة، أو الرئيس التنفيذي، أو شخص مفوض بالتوقيع على أن يكون وفقاً لنطاق الصلاحيات المخولة له بالسجل التجاري للشركة.

تحل الشركة لأحد الأسباب التالية:

1. انقضاء المدة المحددة في عقد تأسيس الشركة ونظامها الأساسي هذا، ما لم تجدد المدة طبقاً للقواعد الواردة في أي منهم.
2. انتهاء الغرض الذي أسست الشركة من أجله أو استحالة تحقيقه.
3. هلاك جميع أموال الشركة أو معظمها، بحيث يتعذر استثمار الباقي استثماراً مجدياً.
4. صدور قرار من المؤسس بالموافقة على حل الشركة قبل انتهاء مدتها.
5. اندماج الشركة في شركة أخرى.
6. صدور حكم قضائي بحل الشركة أو إبطالها.

إذا بلغت خسائر الشركة نصف رأس مالها، وجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العامة غير العادية لتقرر ما إذا كان الأمر يستوجب حل الشركة قبل انتهاء الأجل المحدد أو تخفيض رأس المال أو اتخاذ غير ذلك من التدابير المناسبة.

وإذا لم يقر مجلس الإدارة بدعوة الجمعية العامة غير العادية، أو لم يتم إنقاذها لعدم توافر النصاب القانوني أو رفضت الجمعية حل الشركة، أو تعدد إصدار قرار في الموضوع لأي سبب من الأسباب جاز لكل مساهم أن يطلب من المحكمة حل الشركة.

تتم التصفية وفقا للأحكام الواردة بالمواد من (304) الى (321) من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021.

الموثق

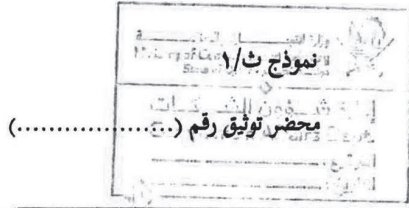
خاتم التوثيق

وزارة العدل
Ministry of Justice
دولة قطر • دولة قطر

إدارة الوثائق
Documentation Dept

الأطراف

.....-3	-2	-1
.....-6	-5	-4
.....-9	-8	-7
.....-12	-11	-10



مادة (39)

تحول الشركة وإنماجها وتقسيمها والاستحواذ عليها:

مع عدم الإخلال بأحكام المواد من (271) إلى (289) من قانون الشركات التجارية يجوز تحول الشركة وإنماجها وتقسيمها والاستحواذ عليها وفقاً للأحكام الواردة بالباب العاشر من قانون الشركات التجارية رقم (11) لسنة 2015 المعدل بالقانون رقم (8) لسنة 2021.

مادة (40)

يجوز للشركة أن تتحول إلى شركة مساهمة عامة إذا توفرت الشروط الآتية:

1. أن تكون القيمة الإسمية للأسهم المصدرة قد دفعت بالكامل.
2. أن تنقضي مدة سنتين مائيتين للشركة على الأقل.
3. أن تكون الشركة قد حققت من خلال مزاولة الغرض الذي أسست من أجله أرباحاً صافية قابلة للتوزيع على المساهمين لا يقل متوسطها عن (10%) عشرة في المائة من رأس المال وذلك خلال السنتين المائيتين السابقتين على طلب التحول.
4. أن يصدر قرار بتحول الشركة من الجمعية العامة غير العادية للشركة بأغلبية ثلاثة أرباع رأس مال الشركة.
5. أن يصدر قرار من الجمعية العامة بإعلان تحول الشركة إلى شركة مساهمة عامة، وينشر هذا القرار مرفقاً به عقد الشركة والنظام الأساسي لها، وذلك على نفقة الشركة.

الموثق

.....

خاتم التوثيق



الأطراف

- | | | |
|----------|----------|----------|
|-3 |-2 |-1 |
|-6 |-5 |-4 |
|-9 |-8 |-7 |
|-12 |-11 |-10 |

